

ليبيا أولى الوجهات الخارجية لرئيس الحكومة الإيطالية

روما - يؤدي رئيس الحكومة الإيطالية ماريو دراغي زيارة إلى العاصمة الليبية طرابلس الثلاثاء المقبل في أول جولة خارجية له منذ توليه منصبه في فبراير الماضي.

وستكون زيارة رئيس الحكومة الإيطالية فرصة لروما من أجل بحث العديد من الملفات على غرار الهجرة غير الشرعية والاستثمارات الإيطالية في العديد من المجالات مثل الطاقة وإعادة الإعمار، مع تولي السلطة الانتقالية في ليبيا بقيادة رئيس المجلس الرئاسي محمد المنفي ورئيس حكومة الوحدة الوطنية عبد الحميد الدبيبة.

وذكرت وكالة "نوفرا" الإيطالية في تقرير لها حول محاور هذه الزيارة أنها ستتضمن مباحثات حول مكافحة الهجرة غير الشرعية، وتهنئة الأوضاع في البلاد، وإمدادات الغاز الطبيعي عبر خط أنابيب "غرين ستريم"، علاوة على إعادة إعمار البنى التحتية الليبية.

وكتفت الوكالة نقلا عن مصادر ليبية لم تسماها قولها إن هناك اتصالات جارية الآن من أجل التوقيع على اتفاقية لتطوير شراكة قوية في قطاع انتقال الطاقة.

ولم تتردد الوكالة الإيطالية في القول إن هناك حالة من السرية وتحجب وتهيمن على كافة المعلومات المتعلقة بالمشروع التي ينتظر أن تساهم فيها إيطاليا في ليبيا، والأمر نفسه ينطبق على الاتفاقيات التي من المتوقع أن يبرمها رئيس الحكومة الإيطالية مع الجانب الليبي.

وأضافت نقلا عن مصادر ليبية لم تسماها أن الأمر يتعلق باتفاقية جديدة طويلة الأجل قد تشمل بناء محطات من مصادر الطاقة المتجددة في فزان، المنطقة التاسعة من جنوب غرب ليبيا الغنية بالموارد الطبيعية.

وتأتي هذه التطورات في وقت تسعى فيه السلطة الانتقالية في ليبيا إلى الإيفاء بتعهداتها من خلال إجراء انتخابات عامة في 24 من ديسمبر المقبل، علاوة على إنجاز العديد من الأولويات الأخرى على غرار تفكيك الميليشيات وتوحيد المؤسسات الليبية وإنهاء الانقسام من خلال استكمال مشروع المصالحة الوطنية.

وتلقى هذه التعهدات دعما دوليا لافتا حيث شددت الولايات المتحدة وإيطاليا الجمعة على أنهما ستعملان على "دعم الشعب الليبي والمؤسسات الليبية في الطريق نحو انتخابات حرة ونزيهة".

وقال وزير الخارجية الأمريكي أنتوني بلينكن ونظيره الإيطالي لويجي دي مايو في مقال افتتاحي مشترك بصحيفة "لا ريبوبليكا" الإيطالية إنهما سيعملان كذلك على الدفع نحو حل سياسي مستدام لازمة في إطار الأمم المتحدة.

وأعتبر بن قريشة أن "من يطعن في مؤسسات الجمهورية يطعن في شرف كل الجزائريين، واستهداف مؤسسات رئاسة الجمهورية والجيش والمخابرات هو طعن في شرف الجزائريين، فمن العار أن ترفع بعد 60 سنة من الاستقلال شعارات في البريد المركزي تهجم المخابرات"، في إشارة إلى الحراك.

رئيس جبهة العدالة والتنمية الإخوانية صنف المشاركين بالانتخابات في خانة الإسلاميين والمقاتلين في خانة العلمانيين التفريريين

وذكر بأن "هؤلاء إما أغبياء يجب تخبثهم أو عملاء للقوى الاستعمارية قصد تحطيم مؤسسات الدولة الجزائرية، وأن الانتخابات التشريعية ستكون في موعدها يوم 12 يونيو القادم، ولا مجال للعودة إلى الوراء أو تأجيل الاستحقاق الانتخابي، ولا مجال للتشكيك في مؤسسات الدولة أو الحديث عن مجلس تأسيسي".

هل ربح المشيشي جولة البقاء على رأس الحكومة إلى ما بعد الحوار الوطني

رئيس الحكومة التونسية: حكومتي باقية وستواصل مهامها



لارحيل في الأفق للمشيشي

وقال المحلل السياسي هشام الحاجي إن "مصير المشيشي على رأس الحكومة من عدمه غير واضح إلى حد الآن، لأن الأمر لا يرتبط بالمشيشي في حد ذاته بقدر ما يرتبط بالتقلبات في مواقف وآراء أهم الفاعلين في المشهد على غرار الرئيس سعيد والغوثي والأحزاب".

وتابع الحاجي "المفروض أن يبقى المشيشي حتى الانتخابات القادمة سواء كنا سنذهب في انتخابات سابقة لأوانها أو الانتخابات المقبلة (في 2024)، وذلك بالنظر إلى ضرورة توفير الحد الأدنى من الاستقرار الحكومي، لا يبدو متأكدًا أن المشيشي وحكومته سيبقيان، هناك ضغط كبير من رئاسة الجمهورية من أجل رحيل المشيشي والحوار الوطني يتطلب قدرا من عقلنة المواقف وغيرها". وكان التعديل الوزاري الذي أجراه المشيشي بضغط من حركة النهضة الإسلامية وحلفائها في يناير الماضي قد سرع بحدوث قطيعة مع الرئيس سعيد الذي رفض التعديل برتمته بحجة وجود وزراء تحوم حولهم شبهات وأن التعديل شابهت العديد من الخروقات، وهو ما أدخل البلاد في أزمة سياسية ودستورية.

ويتشبث الحزام السياسي والبرلماني الداعم للحكومة ببقاء المشيشي، حيث اعتبر الناطق الرسمي باسم حركة النهضة الإسلامية التي تقود هذا الحزام فتحي العيادي أن حزبه لن يقبل بوضع استقالة المشيشي كضمان لنجاح الحوار.



وبالرغم من أن تحركات المشيشي الأخيرة، ولاسيما توافقه مع الطيوي، أوحى بأنه باق في القصة (مقر رئاسة الحكومة)، إلا أن مراقبين يشددون على أن الغموض يبقى يخيم على مصير الرجل.

وشكك شوكات في تصريح لـ"العرب" في إمكانية الذهاب في حوار وطني في المستقبل القريب وهو ما يحتم استمرارية الحكومة، قائلا "لدي شكوك في استعداد مكونات المشهد السياسي للذهاب في حوار وطني في المدى القريب، ولذلك اعتقد أن استمرار الحكومة ضروري للتمكن من الحصول على دعم مالي فوري هي في حاجة إليه من المؤسسات الدولية المانحة على غرار البنك العالمي وصندوق النقد الدولي وغيرهما وهذا ما جرى وسيجري".

ولم تنته حالة الترقب التي تسود البلاد حول بدء الحوار الوطني التفاوضي الأخذ في التمدد حيث هزت الخلافات علاقة اتحاد الشغل باتحاد الصناعة والتجارة (مجمع رجال الأعمال)، أكبر منظمين في تونس، على خلفية تصريحات بشأن رجال الأعمال. لا فجر سجالات بين قيادات المنظمتين. ويقول اتحاد الشغل إنه ليس معنيا بمطالبة المشيشي بالاستقالة، لكن أمينه العام نور الدين الطيوي أكد في وقت سابق مطالبة الرئيس سعيد باستقالة المشيشي كشرط لإطلاق الحوار الوطني.

وكتف اتحاد الشغل مؤخرا من لقاءاته مع فرقاء الأزمة ممثلين في رئيس الجمهورية سعيد ورئيس البرلمان راشد الغنوشي الذي يرأس أيضا حركة النهضة الإسلامية ورئيس الحكومة المشيشي.

وعزز إعلان الاتحاد ورئيس الحكومة عن برنامج إنقاذ اقتصادي لإصلاح المؤسسات العمومية فرضيات بقاء المشيشي على رأس الحكومة، حيث رأى مراقبون أن هذه الخطوة حملت رسائل للداخل والخارج على حد سواء حيث تواجه تونس ضغوطا من المانحين الدوليين للقيام بإصلاحات مستعجلة تتضمن ضبط كتلة الأجور العامة وإصلاح المؤسسات العمومية. وقال الوزير السابق والناشط السياسي التونسي خالد شوكات إن "تونس غير مستعدة الآن لتغيير حكومي نظرا للظروف الاقتصادية، لا يمكن أن نذهب في مفاوضات لتشكيل حكومة جديدة، أعتقد أن الحل الأفضل هو تحمل هذه الحكومة مسؤوليتها في تنفيذ الإصلاحات الضرورية بالتعاون مع المنظمات الكبيرة في تونس".

تصاعدت التكهنات في تونس بشأن بقاء هشام المشيشي على رأس الحكومة إلى ما بعد الحوار الوطني المقرر إجراؤه لاحقا، وذلك بعد إعلانه عن برنامج إصلاحات سيتم القيام بها في المؤسسات العمومية التي تزرع تحت وطأة أزمات خانقة في وقت يستمر فيه تشبث الحزام السياسي والبرلماني الداعم للمشيشي ببقائه رئيسا للحكومة.

تونس - سرعت الأطراف السياسية في تونس من وتيرة تحركاتها بهدف التعجيل بإطلاق الحوار الوطني الذي يُعول عليه لنزع فتيل الأزمة المتفاقمة، وسط تزايد التكهنات بشأن بقاء هشام المشيشي رئيسا للحكومة إلى ما بعد هذا الحوار رغم القطيعة بينه وبين الرئيس قيس سعيد.

ويبدأ إعلان رئيس الحكومة المشيشي الأسبوع الجاري عن توصله إلى برنامج إنقاذ اقتصادي وطني مع الاتحاد العام التونسي للشغل، المركزية النقابية في البلاد، ما يوحي ببقاء المشيشي رئيسا للحكومة رغم التنافر بينه وبين الرئيس سعيد.

وقال المشيشي الجمعة إن الحكومة باقية وستواصل مهامها للقيام بالإصلاحات اللازمة الرامية للنهوض بالاقتصاد التونسي المتعثّر تحت وطأة الاحتجاجات وغياب الاستقرار السياسي.

وأضاف في تصريح لإذاعة "موزاييك أف.أم" المحلية والخاصة "حكومتي تحظى بحزام سياسي محترم، وأنا مقتنع بأن وضعية البلاد تستوجب الاستقرار".

وبدت العديد من الدوائر السياسية القريبة من الرئيس سعيد تخفف من حدة انتقاداتها إلى رئيس الحكومة المشيشي، وذلك في وقت يثير فيه تمدد الخلافات في البلاد مخاوف من أن يؤدي إلى مزيد تعطيل إطلاق الحوار الوطني. وبعد أن كانت الدعوات لاستقالة المشيشي تتصدر حديث تلك الدوائر، قال النائب البرلماني عن حركة الشعب القريبة من الرئيس سعيد، خالد الكريشي، إن العديد من الأحزاب متمسكة بضرورة إدراج بند إقالة المشيشي من رئاسة الحكومة في جلسات الحوار الذي لم يتضح بعد تاريخ انطلاقه.

وأكد الكريشي أن تلك الأحزاب تسعى إلى إدراج إقالة الحكومة الحالية وبحث تشكيل حكومة جديدة في الحوار المرتقب وهو ما يعزز التكهنات ببقاء المشيشي إلى ما بعد الحوار الوطني.

الإسلاميون يؤدلجون الانتخابات الجزائرية خدمة للسلطة

واعتبر بن قريشة أن "من يطعن في مؤسسات الجمهورية يطعن في شرف كل الجزائريين، واستهداف مؤسسات رئاسة الجمهورية والجيش والمخابرات هو طعن في شرف الجزائريين، فمن العار أن ترفع بعد 60 سنة من الاستقلال شعارات في البريد المركزي تهجم المخابرات"، في إشارة إلى الحراك.

وأعتبر بن قريشة أن "من يطعن في مؤسسات الجمهورية يطعن في شرف كل الجزائريين، واستهداف مؤسسات رئاسة الجمهورية والجيش والمخابرات هو طعن في شرف الجزائريين، فمن العار أن ترفع بعد 60 سنة من الاستقلال شعارات في البريد المركزي تهجم المخابرات"، في إشارة إلى الحراك.

وأعتبر بن قريشة أن "من يطعن في مؤسسات الجمهورية يطعن في شرف كل الجزائريين، واستهداف مؤسسات رئاسة الجمهورية والجيش والمخابرات هو طعن في شرف الجزائريين، فمن العار أن ترفع بعد 60 سنة من الاستقلال شعارات في البريد المركزي تهجم المخابرات"، في إشارة إلى الحراك.

واعتبر بن قريشة أن "من يطعن في مؤسسات الجمهورية يطعن في شرف كل الجزائريين، واستهداف مؤسسات رئاسة الجمهورية والجيش والمخابرات هو طعن في شرف الجزائريين، فمن العار أن ترفع بعد 60 سنة من الاستقلال شعارات في البريد المركزي تهجم المخابرات"، في إشارة إلى الحراك.

واعتبر بن قريشة أن "من يطعن في مؤسسات الجمهورية يطعن في شرف كل الجزائريين، واستهداف مؤسسات رئاسة الجمهورية والجيش والمخابرات هو طعن في شرف الجزائريين، فمن العار أن ترفع بعد 60 سنة من الاستقلال شعارات في البريد المركزي تهجم المخابرات"، في إشارة إلى الحراك.

واعتبر بن قريشة أن "من يطعن في مؤسسات الجمهورية يطعن في شرف كل الجزائريين، واستهداف مؤسسات رئاسة الجمهورية والجيش والمخابرات هو طعن في شرف الجزائريين، فمن العار أن ترفع بعد 60 سنة من الاستقلال شعارات في البريد المركزي تهجم المخابرات"، في إشارة إلى الحراك.

واعتبر بن قريشة أن "من يطعن في مؤسسات الجمهورية يطعن في شرف كل الجزائريين، واستهداف مؤسسات رئاسة الجمهورية والجيش والمخابرات هو طعن في شرف الجزائريين، فمن العار أن ترفع بعد 60 سنة من الاستقلال شعارات في البريد المركزي تهجم المخابرات"، في إشارة إلى الحراك.

واعتبر بن قريشة أن "من يطعن في مؤسسات الجمهورية يطعن في شرف كل الجزائريين، واستهداف مؤسسات رئاسة الجمهورية والجيش والمخابرات هو طعن في شرف الجزائريين، فمن العار أن ترفع بعد 60 سنة من الاستقلال شعارات في البريد المركزي تهجم المخابرات"، في إشارة إلى الحراك.

واعتبر بن قريشة أن "من يطعن في مؤسسات الجمهورية يطعن في شرف كل الجزائريين، واستهداف مؤسسات رئاسة الجمهورية والجيش والمخابرات هو طعن في شرف الجزائريين، فمن العار أن ترفع بعد 60 سنة من الاستقلال شعارات في البريد المركزي تهجم المخابرات"، في إشارة إلى الحراك.

واعتبر بن قريشة أن "من يطعن في مؤسسات الجمهورية يطعن في شرف كل الجزائريين، واستهداف مؤسسات رئاسة الجمهورية والجيش والمخابرات هو طعن في شرف الجزائريين، فمن العار أن ترفع بعد 60 سنة من الاستقلال شعارات في البريد المركزي تهجم المخابرات"، في إشارة إلى الحراك.

واعتبر بن قريشة أن "من يطعن في مؤسسات الجمهورية يطعن في شرف كل الجزائريين، واستهداف مؤسسات رئاسة الجمهورية والجيش والمخابرات هو طعن في شرف الجزائريين، فمن العار أن ترفع بعد 60 سنة من الاستقلال شعارات في البريد المركزي تهجم المخابرات"، في إشارة إلى الحراك.



صرف الأناظر عن معركة الحراك والسلطة